البرنامج الانتخابي المطلوب

عبدالولي المذابي

نفخر في المؤتمر الشعبي العام بأننا الأقرب للناس والأكثر انتماءً إلى همومهم وتطلعاتهم، ونفخر أيضاً بأننا نحظى بثقة الأغلبية التي منحتنا نسبة ٨٠٪ لتمثيل الشعب في مجلس النواب.

وبقدر الفخر نشعر بأن حملاً ثقيلاً من المسئولية يفرض علينا العمل المتواصل لإنجاز الوعود التي قطعها المؤتمر لجماهيره العريضة، في برنامجه الانتخابي.

ولا أجد حرجاً كغيري في هذا التنظيم إذا قلتُ إن هناك الكثير من الأخطاء والسلبيات التي شابت أداء الحكومة، حكومة المؤتمر، وهو وضع طبيعي لكل من يعمل، أما من لا يعمل فلا يخطئ.. ولست هنا بصدد تبرير أو إجازة الخطأ، فالأحرى تلافي وتصويب الأخطاء مع استمرار العمل، بعكس طريقة أحزاب المشترك التي تتخذ من الأخطاء البسيطة حجة لإيقاف العمل، ومبرراً لإصلاحها بأخطاء كبيرة وفادحة، كسعيها لإصلاح النظام الديمقراطي من خلال تعطيل الديمقراطية وإلغائها أو استبدالها بالتفاهمات الثنائية، للحصول على كسب سياسي غير مشروع، دون أن تدرك أن الأسوأ من الديمقراطية هو عدم وجودها.

وبعيداً عن الخوض في الأعراض السياسية للأحزاب، ينبغي على المؤتمر الشعبي العام تعزيز تواصله مع الشعب والاقتراب من همومه، وإجراء مكاشفة دون تكبُّر لتلمّس مكامن القصور، وتقويم السلبيات والأخطاء، وإعداد برنامج انتخابي واقعي يتضمن رؤية واضحة للحلول الممكنة والناجعة، والابتعاد عن الشطط في الوعود والاستراتيجيات التي لا تنتج إلا عجزاً في الأداء وقصوراً في الإيفاء بالالتزامات وتراجعاً في المصداقية.. في حين لا يرى المواطن على الواقع حلولاً لأبسط مشاكله، مثل الارتفاعات السعرية غير المبررة والتي لم تدخل ضمن برنامج المؤتمر أو حكومته، بل أنتجها البعض مستغلاً ضعف الأداء الرقابي وعدم متابعة الحكومة لقراراتها ليحصد أموالاً طائلة مبللة بدموع الفقراء.

إن القضية الرئيسية التي يجب أن يركز عليها البرنامج الانتخابي للمؤتمر هي مكافحة الفساد بكل أشكاله وسد ثغراته ومنابعه التي دخل منها الفقر والإرهاب وتعطيل التنمية واستنزاف أموال طائلة في مشاريع لا جدوى منها أو رديئة المواصفات، كما أوجدت ظاهرة الفساد إحباطاً كبيراً لدى الناس جعلهم لايتفاعلون مع أي توجه رسمي بجدية نتيجة انتشار ثقافة مضادة تحرض على نهب ما يمكن من المال العام دون خوف، لقناعتهم بأن الأجهزة الرقابية مشلولة، بل تجاوز ذلك إلى الإعتقاد بأن هناك مؤسسات رسمية ترعى الفساد وتستخدمه بديلاً للقانون والنظام.

ولا جديد إذا قلنا إن الفساد المستشري وراء كل مشاكل البلد التي أنتجت بدورها متوالية من المشاكل التراكمية لتصل في كثير من الأحيان إلى أزمات مستعصية على الحل دون وجود إرادة حقيقية وتفاعل من كل أجهزة الدولة للقضاء على الفساد.

القضية الجوهرية الأخرى التي يجب التركيز عليها في البرنامج الانتخابي هي قضية الشباب، فلو نظرنا إلى المشاكل الراهنة سنجد خلفها شباباً عاطلاً عن العمل فاقداً للبدائل مهمّلاً من كل الجهات، في حين تتنازعه تيارات متطرفة فكرياً وسلوكياً لاتجد صعوبة في السيطرة عليه إما بالمال أو بالفكر المتطرف والمعادي للدين والهوية.. ولا يختلف إثنان على أن حماية الشباب مسئولية الدولة، إن لم يكن من منطلق القيام بواجبها أو بدافع الضمير الوطني، فليكن من باب حماية البلد من الفكر الإرهابي الذي ألحق خسائر كبيرة باقتصاد البلد، وتكبدت الدولة مبالغ طائلة لمكافحة الإرهاب، وردع الإرهابيين، في حين كان الأحرى أن تصرف هذه المبالغ من أجل تحسين أوضاع الشباب وإيجاد فرص عمل لهم قبل أن تضطر الدولة إلى صرفها لمكافحة الشباب المتطرف، ولا يعني ذلك أن الوقت قد فات فلاتزال الأوضاع قابلة للسيطرة حتى الآن، إذا ما توافرت الإرادة والإدراك الواعي لخطورة ترك الشباب في وضع كهذا دون توجيه أو إرشاد، فلابد من أخذ الموضوع بعين الاعتبار وقيام الدولة بكافة أجهزتها ومؤسساتها بواجبها نحو الشباب وتوجيه طاقاتهم صوب التنمية وبما يفيد حياتهم ومجتمعهم، قبل أن يصبحوا طاقة للهدم.

أعتقد أنه إذا ما تم التركيز على هاتين القضيتين فإن الأوضاع ستسير نحو الأفضل، فمكافحة الفساد مقدمة على مكافحة الإرهاب لأنه سبب لكل المشاكل، والاهتمام بالشباب سيعيد إليهم الشعور بالانتماء الحقيقي الذي يتجاوز مجرد تعليق العلم على الزي المدرسي، ليصبح فعلاً ايجابياً وليس مجرد شعار نضعه متى طلب منا، وننزعه متى نشاء.

تعهدات

يحيى علي نوري

نتطلع إلى البرنامج الانتخابي للمؤتمر للانتخابات النيابية القادمة أن يكون برنامجاً حافلاً بالتعهدات القاطعة بتنفيذ العديد من الأهداف المحددة التي تمثل احتياجات ضرورية للواقع اليمني وتستجيب للأماني العريضة للجماهير في إطار من الرؤية الثاقبة المرتكزة على تشخيص دقيق لكل المتطلبات وبعيداً عن الأساليب الشعارية الفضفاضة المحشوة بأدوات التسويف القابلة للتفسيرات المتعددة والمستبقة لكل أدوات التبرير لعدم القدرة على بلورتها إلى الواقع.

□ تعهدات من الوضوح والشفافية ما يكفل لها التفافاً جماهيرياً وثقة عارمة تعمل في الميدان الانتخابي بجد واجتهاد للانتصار لها واكسابها عامل الإرادة الشعبية عبر الممارسة الديمقراطية الحرة من خلال صناديق الاقتراع.

□ تعهدات ترفع من سقف رصيد المؤتمر الشعبي العام في الانجازات الديمقراطية والتنموية والمشاركة الشعبية الواسعة وتفتح أفقاً جديداً أمام الشعب في ولوج كافة جوانب واصعدة المستقبل الأفضل الذي ينشده.

□ تعهدات تمتلك أدوات وأساليب تنفيذية وتنظيمية واشرافية وآليات متابعة ومراقبة قادرة على الفحص والتمحيص لكل جوانب الأداء الإداري والذهني المناط بها إنجازها.

□ تعهدات تنتظر للإدارة والإرادة كقاعدة قوية وصلبة في التعاطي مع مختلف الأهداف والمنطلقات في إطار الاستخدام والتوظيف الأمثل للقدرات والامكانات والمهارات التي يحفل بها مجتمعنا وتضع حداً لحالة الركود والتقوقع والانزواء والتواري التي ظلت العديد من المؤسسات والفعاليات اسيرة البقاء في مستنقعها وسببت ما سببته من تداعيات وتأثيرات سلبية اضحت من يوم لآخر عوائق أمام ديناميكية التنمية.

□ تعهدات تقتحم باقتدار وثقة وثبات مجالات جديدة وترسخ لمثل وقيم جديدة وتقدم الأنموذج الأمثل في الإرادة الحرة القادرة على مواصلة احداث التغيير والإحلال لقيم العصر وتلتحم مع روحه وتواكب تطوراته ومتغيراته.

□ تعهدات ننتظر تسطيرها في إطار البرنامج الانتخابي للانتخابات القادمة كونها مقدمات موضوعية ومنطقية لفتح جديد لليمن الديمقراطي الموحد وقاعدة انطلاق صلبة وقوية لإمكاناته وقدراته الحضارية.

عبدالله الفقيه

الحديث المخجل الذي أدلى به ما يسمى بالدكتور عبدالله الفقيه لقناة «سهيل» والذي اشتمل على مفردات منحطة في تشبيهه لعملية السير نحو الانتخابات بالزنا وأشباع رغبات ولذة... الخ، من المفردات التي لم تجد سوى تقزز المشاهد والأسف والحزن البالغين إلى ما وصل إليه حاله من الانحطاط الذي وصل إليه البعض تحت مسميات التحليل السياسي.

وعموماً إن الفقيه قدم الصورة الحقيقية للواقع المزري الذي يعيشه الخطاب السياسي والإعلامي لأحزاب المشترك ومن يسير على نهجهم.. وهو واقع يتنافى تماماً مع مثل وقيم الممارسة الديمقراطية المسؤولة القائمة على الرأي والرأى الآخر الذي ينتظر منه أن يرتقي بمستوى الوعي ويحترم عقلية ومشاعر واحاسيس الناس.. وانحطاط كهذا نثق أنه لن يجد صدى، بل المزيد من الاستهجان والمزيد من التواري لمثل هؤلاء الغارقين في الافلاس الاخلاقي وفقد الاحساس تجاه مجتمعهم المتمسك بقيمه ومثله.

تناقضـــات مريبـــة!

يتعجب المرء للتناقضات المريبة في تصرفات قيادات المشترك التي تبدو من خلال خطابها لا ترى أو تؤمن بمسؤولياتها وواجباتها تجاه أبناء الشعب بمن فيهم قواعد تلك الأحزاب التي يتربعون على رأسها، والغريب أن تردد اسطواناتهم المشروخة التي عرفها الشعب خلال الفترة التي أعقبت ثورة 26سبتمبر 1962م و14 اكتوبر 1963م وإعلان عودة اندماج ووحدة الوطن أرضاً وإنساناً في 22مايو 1990م، والتي هي مجردة أو متجردة عن كل قول أو فعل أو سلوك من شأنه مناصرة ومساندة الشعب في السير قدماً نحو التقدم والرخاء الذي قطع فيه أشواطاً كبيرة، ولولا تصرفاتهم المعادية لكان الوضع المعيشي والسياسي والاجتماعي والثقافي أفضل مما هو عليه الحال.

ناصر محمد العطار

إن الأمر يتطلب كفرض عين على جميع أبناء الشعب السير قدماً نحو تنفيذ الاستحقاقات الوطنية دون أن يلتفت أحد لأولئك المأزومين وابواقهم التي بثت سموم الفتنة والكراهية والتمزق بين أبناء الوطن الواحد.

وننصح من مازال في حيرة من أمره وأن يتصفح الماضي والحاضر لتلك الأحزاب ليستلهم الدروس والعظات التي ترشده لحسن تصرفاته تجاه مستقبل الوطن.. ومما لاشك فيه أن الحوار الصادق والهادف هو نهج القائد الرمز فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام الذي به بدأ مشواره من خلال تشكيل لجنة الحوار الوطني مطلع ثمانينيات القرن المنصرم وانشاء المؤتمر الشعبي العام ثم ما تلى ذلك من الحوارات والتفاهمات التي أفضت الى إعلان الوحدة في ٢٢مايو ١٩٩٠م وكيف تعامل مع الأفعال التي نفذت بعد ذلك اليوم وحتى يومنا هذا من الحوارات والتنازلات تلو التنازلات والتي قوبلت بالرفض والجحود والتسويف حتى إعلان حرب صيف ١٩٩٤م.. ومن الحدث القريب نقول الآتي:

- لقد توصلت الحوارات قبل الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٦م الى توقيع اتفاق المبادئ في ١٨/٦/٢٠٠٦م في ١٢ بنداً، نفذ المؤتمر ومن خلال الأغلبية التي يمتلكها في مجلس النواب تعديل المادة (١٩) من قانون الانتخابات بزيادة قوام اللجنة العليا للانتخابات بعضوين، تم إضافتهم من اللقاء المشترك بالإضافة الى تنفيذ بقية البنود باستثناء البند (١٢).

- امتثل المؤتمر الى الحوارات لتنفيذ البند (١٢) من اتفاق المبادئ المتعلق بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات، وبالمثل توصيات البعثة الأوروبية خلال العامين ٢٠٠٧، ٢٠٠٨م حتى قدم مشروع التعديلات على قانون الانتخابات لمجلس النواب مع مرشحي المؤتمر للجنة العليا للانتخابات في ظل الخيار الذي فرضه المشترك كبديل للبند (١٢) من اتفاق المبادئ، والدليل على ما نقول هو قسم رئيس كتلة الإصلاح والناطق باسم المشترك الذي أعلنه من قبة البرلمان في اغسطس ٢٠٠٨م.

- إن حكمة القائد والتنظيم الرائد وكل الخيرين من أبناء الوطن قد تجاوزت وغضت الطرف عن الفعل المشين للمشترك بإجهاض الحوارات وذلك بفتح صفحة جديدة للحوار في ١٨/٨/٢٠٠٨م.. حتى تمخضت باتفاق ٩ فبراير ٢٠٠٩م في صيغ في (٣) بنود، وسعى المؤتمر فوراً الى تقديم مشاريع البرامج الزمنية ومشروع التعديلات الدستورية في ضوء رؤيته المنهجية الثابتة التي أعلن عنها وضمنها برامجه الانتخابية للانتخابات الرئاسية والمحلية ٢٠٠٦م، وتلى ذلك المبادرات تلو المبادرات التي أعلنها رئيس الجمهورية بهدف انجاح الحوار.. لكن قيادات أحزاب المشترك ظلت تسير في نكثها للعهود والتنصل عن الاتفاقات ولم تأت بفعل أو جزئية من شأنها السير قدماً نحو تنفيذ اتفاق فبراير ٢٠٠٩م أو المساهمة في التعديلات الدستورية لتطوير النظامين السياسي والانتخابي وغيرها من القضايا التي تهم الشعب.. وسارت على العكس من ذلك الى عقد ما يسمى باللقاءات التشاورية مع مَنْ أسمتهم بأنصارها وقواعدها ثم إعلان مسميات للحوارات التي أسمتها وطنية، وفي الوقت نفسه لم تألُ جهداً في افشال كل عمل أو مبادرة صادقة قدمها المؤتمر الشعبي العام وفخامة رئيس الجمهورية بما فيها الحوار تحت قبة مجلس الشورى وبحضور جميع منظمات المجتمع المدني والاحزاب.

الشعب يدرك تماماً اصحاب الخطاب التضليلي

- من جديد وكمحاولة أخرى وقع اتفاق في ١٧ يوليو ٢٠١٠م لتنفيذ كل الشروط والمطالب التي تذرع بها المشترك وعلى أساس أن يبدأ العمل فوراً بإقرار التعديلات على قانون الإنتخابات وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات وفقاً لما نص عليهما البندان الثاني والثالث من اتفاق فبراير ٢٠٠٩م.. ومن قبل مجلس النواب والأحزاب الممثلة فيه وهي الموقعة على الاتفاق ويبقى الحوار ومشاركة منظمات المجتمع المدني وكل من لهم علاقة بقضايا الوطن من أبنائه في الداخل والخارج وذلك لإجراء مشروع التعديلات الدستورية ليقدم الى الشعب للاستفتاء وهكذا من مطالب وقضايا محددة ولجنة حوار من مائتي شخص وسقف مفتوح في القضايا واللجان تلو اللجان دون أن ينفذ حتى ما نسبة ١٪ من القضايا المتصلة بالتعديلات الدستورية والإعداد والتحضير للانتخابات النيابية في موعدها ٢٧ ابريل القادم..حتى وصل الامر الى المطالبة بتدويل أعمال الحوار كما فعل إبان أزمة ١٩٩٣-١٩٩٤م..فأدركت القيادة السياسية والشعب أن لا شيء يقصده نافذو المشترك سوى الوصول للفراغ الدستوري ومنه سيطلقون معاولهم للهدم.. وحينها استشعر المؤتمر مسؤوليته الوطنية وبادر إلى فعل الواجب، فتم إقرار مشروع التعديلات على قانون الانتخابات والذي تم التصويت عليه من قبل كتل المشترك، وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة وفقاً للبند (١٢) من اتفاق المبادئ ووثيقة قضايا وضوابط الحوار واتفاق فبراير ٢٠٠٩م.

- في مطلع العام الحالي دشن العمل المهم والهادف الى استكمال البناء المؤسسي الحديث لسلطات الدولة والمنظمات المدنية والدفع بالمرأة للوصول الى مواقع صنع القرار في عضوية مجلس النواب وغيرها من المجالس والهيئات وذلك بطرح مشروع التعديلات الدستورية التي لم تكن وليدة اللحظة أو اليوم أو المشهد السياسي الحالي وإنما أتت من برامج صوت عليها الشعب في انتخابات ٢٠٠٦م، ووافقت عليها جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية بما فيها احزاب المشترك، وهذا ما نص عليه صراحة البند (٢) من محضر اختتام اللقاءات والجلسات التشاورية للجنة حوار الاحزاب الممثلة في مجلس النواب في مدينة عدن للفترة ٢-٢٠٧٨/١١/م والموقع من جميع أمناء عموم تلك الاحزاب، وبه ايضاً تم التأكيد على تشكيل اللجنة العليا من القضاة وفقا للبند (١٢) من اتفاق المبادئ.. واليوم نرى ونسمع ومن على قبة البرلمان نقاشات ومداولات من قبل جميع ممثلي الاحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني للتعديلات بهدف إثرائها بالملاحظات والإضافات التي من شأنها أن تواكب كل آمال وتطلعات المجتمع.. في الوقت الذي مازالت أحزاب المشترك تخطط وتحاول النيل من الشعب بمصادرة حقوقه وتفكيك نسيجه الاجتماعي وإشعال فتن التمزق والتناحر بما ترددة من خطاب مأزوم لا شيء يُجنى منه سوى الشر والدمار.

والغريب إذا كان الجميع قد فهم وعلم وأدرك زيف ذلك الخطاب التضليلي .. فلماذا مازال المشترك في ضلاله وتضليله.. هل يقصد إقناع أتباعه وقواعده خاصة وأن بعثة الاتحاد الأوروبي وكل المهتمين بشؤون اليمن قد عرفوا أن المؤتمر هو من نفذ وينفذ كل الاتفاقات والتوصيات والمقترحات التي تخدم العملية الديمقراطية.

*رئيس دائرة الشؤون القانونية

تهانينا آل القادري

التهاني القلبية نزفها للشابين الخلوقين:

مختار و جهاد علي ناصر القادري

وذلك بمناسبة الخطوبة وقرب الزفاف تهانينا وعقبى للبكاري

المهنئون:

الجد/ ناصر القادري

والأعمام/ أحمد وحميد وطه ومحمد وجمال وأنور وحسين القادري

والوالد/ علي القادري وجميع الأهل والأصدقاء

اهلاً إلياس

نتقدم بأجمل التهاني وأطيب التبريكاتممزوجة بالورد والفل والرياحين للأخ/

إبراهيم ناجي نشوان

بمناسبة ارتزاقه المولود الجديد الذي أسماه **إلياس**

جعله الله قرة عين لوالديه وأنبته نباتاً حسناً.. وألف ألف مبروك..

المهنئون:

عمته: يمن ناجي نشوان

وجميع الأعمام والاخوال

والأهل والأصدقاء

أهلاً «وسام»

أسمى آيات التهاني والتبريكات نزفها للأخ/

وليد محمود المنصوري

بمناسبة ارتزاقه مولوداً جديداً أسماه

«وسام»

جعله الله قرة عين لوالديه وانبته نباتاً حسناً

فألف ألف مبروك يا أبا «وسام»

المهنئون:

الوالد محمود الخادم وأولاده - الوالد صالح محمود وأولاده

الوالد فيصل سعد وأولاده - توفيق الشرعبي

كافة الأهل والأصدقاء وجميع العاملين في مطعم برج العرب

تهانينا

نهنئ ونبارك للمهندس/

عماد عبدالجليل سيف الجبلي

بمناسبة الخطوبة وقرب الزفاف فألف ألف مبروك

المهنئون:

مراد حمود المطري

محمد الدهمي

سامي الظلوع

غمدان عبدالجليل الجبلي

منيف عبدالجليل الجبلي

تهانينا

أجمل التهاني وأطيب التبريكات معطرة بأريج الفل والحب والياسمين نزفها للشاب الخلوق/

عبدالرحمن محمد مشكل

بمناسبة الخطوبة.. وعقبال الفرحة الكبرى..تهانينا

المهنئون:

صالح مهدي

وجميع الزملاء بمكتب الشئون الاجتماعية والعمل بالأمانة

تهانينا

أجمل التهاني القلبية نزفها للشاب الخلوق/

محمد أحمد عبدالله الرميمة

بمناسبة الخطوبة وقرب الزفاف

المهنئون:

الشيخ عبدالعزيز الرميمة- الشيخ عبدالله سيف العذري- الدكتور/ سيف العذري- محمد عبدالعزيز الرميمة

وجميع الأهل والأصدقاء

تهانينا

أجمل عبارات التهاني القلبية نزفها إلى الشاب/

فيصل عبدالقوي

بمناسبة ارتزاقه مولودته البكر والتي اسماها «رغد» فألف مبروك

المهنئون:

الجد والجدة- صلاح ووجدان عبدالقوي- أنور الخديري- العقيد عادل يوسف طاهر

جميع الأهل والأحباب

تهانينا

اجمل التهاني واطيبها نزفها للشاب الخلوق

معاذ الشيباني

بمناسبة دخوله القفص الذهبي تهانينا والف مبروك

المهنئون:

يونس احمد الامير

سليمان السودي

محمد مهاوش -طه الامير

وجميع الاهل والاصدقاء

اخي المكلف

مصلحة الضرائب تسعى الى تبسيط وتسهيل الاجراءات الخاصة بتحصيل الضرائب ويبقى ان تبادر بسداد ماعليك من مستحقات ضريبية

الادارة العامة لخدمات المكلفين
تلفون: ٥٠٣٨٣١ - فاكس: ٢٦٢٦١٨
رئاسة مصلحة الضرائب
تلفون: ٢٦٠٣٧٩
الموقع الالكتروني للمصلحة
www.tax.gov.ye